وليد نويهض *

التاريخ... ومعرفة التاريخ

الكتاب : المعرفة التاريخية في الغرب – مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية
الكاتب : قيس ماضي فِرّو
مكان النشر : بيروت
تاريخ النشر : ٢٠١٣
الناشر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
عدد الصفحات: ٣١٩

ما هو التاريخ؟ لا شك أن الإجابة مهمة شاقة حاول الباحث قيس ماضي فِرّو في هذا الكتاب فك رموزها وتوضيح معالم شيفراتها؛ فقد استعرض على امتداد أربعة فصول المناهج والمدارس والأدوات التي تطرّقت إلى هذا الحقل المعرفي المتداخل في سياقاته الزمنية، نظرًا إلى كون التاريخ فكرة تجمع بين الوقائع الجارية والحوادث التي مضت وما عادت من الحاضر ومنهج يجمع المعلومات ويعيد ترتيبها في صور متخيّلة لبناء سردية توصف ما جرى في زمن غاب عن حاضر الإنسان. وبعد مخاض عسير من الشرح والتوضيح، توصل فِرّو إلى خاتمة مفتوحة حين ينتهي إلى القول: «لا نستطيع التنبؤ بمستقبل الكتابة التاريخية في العقود القادمة، كل ما نستطيع قوله هو أن المعرفة التاريخية سوف تبقى واحدة من المعارف التي تساعدنا في تقويم تطور معارفنا الأخرى في الفلسفة والعلم والأدب» (ص ٢٩١).

تؤكّد هذه النتيجة المفتوحة على احتمالات صعوبة التوصل إلى تعريف نهائي لسؤال إدوارد كار (١٨٩٢-١٩٨٢) «ما هو التاريخ؟».

* باحث وصحافي لبناني، يعمل في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

إذن، هناك معضلة معرفية مستعصية على الحل، وذلك بسبب تدخّل المؤرّخ في سرد الوقائع، مستخدمًا أدوات الحاضر في وصف الماضي. وهذه المعضلة الناجمة عن دمج الآفاق الزمنية ومد الجسور لربط الماضي بالحاضر دفعت الفيلسوف فردريك نيتشه (١٨٤٤ - ١٩٠٠) إلى التشكيك في وجود حقائق تاريخية مطلقة حين قال «لا يوجد حقائق قائمة بنفسها» (ص ٢٤٩).

تشكيك نيتشه في عدم وجود حقيقة تاريخية أعاد النقاش إلى معرفة حقيقة النص التاريخي؛ فهل النص المكتوب رواية، حكاية، تصورات، تخيلات سردية، تأويلات تفترض نظريًا حصول ما حصل أم جاء من ذاكرة مؤرّخ قرأ الزمن بحسب ما توافر من معلومات جزئية وروايات شفهية متوارثة أو محفورة في الأصنام والأحجار، أو مهملة في أوراق مبعثرة، أو مرتّبة في سجلات وأرشيفات.

ليس في مقدور المؤرّخ «أن يلغي نفسه ولا أفقه كي يصل مباشرة إلى فترة بحثه، ولهذا لا يستطيع أن يكتب تاريخًا من منظار أبناء فترة بحثه» (ص ٥٨). وبسبب هذا الارتباط بين حاضر المؤرخ وماضي الحوادث، تحول النص إلى حقيقة/ رمزية تشتمل على معرفة نسبية لا يمكن الأخذ بها من دون سجال مفتوح على فرضيات نظرية تحاول أن تقارب الوقائع من منظار مختلف.

وإدراك الزمن هو إذن «نفخ للعقل» كما كان يقول القديس أوغسطين (٣٥٤-٤٣٠)، وهو لا يمكن إدراكه كما حصل في التاريخ، لأن التاريخ، كما وصفه بنيديتو كروتشه (١٨٦٦-١٩٥٢)، هو في الواقع «تاريخ معاصر» (ص ٢٧) ولا يمكن العودة بالحاضر إلى الماضي إلّا في سياق سردي أو تأويلي يُسقط المؤرخ أفكاره على عالم افتراضي ومجهول المعالم. لذلك شكك الفيلسوف جاك دريدا (١٩٣٠ - ٢٠٠٤) بموضوعية المعرفة (ص ٣٨) لأن الفكر كما يقول المؤرخ الفيلسوف جامباتيستا فيكو (١٦٦٨-١٧٤٤) نابع «من بيئة ثقافية متغيرة عبر التاريخ» (ص ٤٢).

لقد أثار التشكيك، أو تفكيك موضوعية المعرفة، أسئلة فلسفية بشأن الحقائق التاريخية، فطرح سؤال ماذا حدث؟ ففتح الباب أمام السرد، وطرح سؤال لماذا حدث؟ ففتح الباب للتفسير، وسؤال كيف حدث؟ ففتح باب التأويل، وسؤال أين حدث؟ ففتح الباب أمام الجغرافيا (المكان) وعلاقة المكان بالزمان. هذه الأسئلة كلها طرحت شبكة من المعاني والدلالات والرموز، فأصبح الماضي مجرد نص مفتوح على الحاضر، فتأسّست بموجبه الأدوات والمناهج والمفردات والمدارس التي حاولت مقاربة الزمن من خلال الربط بين المخيلة (الصورة) والذاكرة كما أشار برتراند راسل (١٨٧٢-١٩٧٠) إلى ذلك (ص ٣١).

المعرفة والتاريخ

هذه الأسئلة المعرفية (الفلسفية) المتصلة بالتاريخ، حاول فِرّو دراستها كلها انطلاقًا من تحليل النص، فعالج **الفصل الأول** حدود المعرفة التاريخية من خلال عرض آراء فلاسفة التاريخ في مفهومهم لحوادث الماضي، وخلص إلى نتيجة تجسّدت في موقفين، **الأول** يعتقد أن في استطاعة المؤرّخين بناء حوادث الماضي من جديد عبر القرائن التاريخية الموجودة في المصادر، و**الثاني** يؤمن بأن الحوادث المبنية على قرائن وعلى سردية المؤرخ لا يمكن مطابقتها مع الحوادث كما حصلت (ص ٩٧). وأدى الاختلاف إلى إنتاج مدرستين فلسفيتين، **الأولى** وضعية - واقعية تؤمن بالوصول إلى معرفة حوادث الماضي، و**الثانية** مشكّكة - نسبية لا تؤمن بالوصول إلى معرفة تاريخية موضوعية بل إلى معرفة نسبية لها علاقة بحاضر المؤرخين المتغير دائمًا (ص ٩٧).

وحاول **الفصل الثاني** من الكتاب أن يقارب الأجوبة من منظار مؤرخين وفلاسفة تاريخ انبروا للدفاع عن التاريخ الحرفيّ أمام هجمات تيار ما بعد الحداثة، محاولًا إبراز «النقاشات التي صاحبت هذه المحاولات» (ص ١٧١). واتّجه **الفصل الثالث** إلى عرض تعامل المؤرخين وفلاسفة التاريخ مع الحوادث والسياقات والمسارات التاريخية وتحليلها، متوخيًا معرفة طبيعة الكتابة التاريخية كما تظهر في الأعمال التاريخية (ص ١٧١). فالفصل الثالث يتناول القضايا المنهجية المتعلقة بالسياقات الاجتماعية والثقافية، ويعرض المنظور الذي تعاملت به مدارس التاريخ الاجتماعي – الثقافي مع الأسئلة المتعلقة بالمعرفة التاريخية (ص ١٥)، وذلك من خلال المقارنة بين المواد الخام التاريخية كما تظهر في بقايا الماضي المكتوبة، والكتابة التاريخية التي تعتمد على هذه المواد في بناء منتجات تاريخية جاهزة لاستهلاك القراء، آخذًا في الاعتبار أن المواد الخام تشمل أيضًا بقايا أركيولوجية غير مكتوبة (ص ١٧١). وينتهي الكتاب في **الفصل الرابع** الذي يجيب عن كثير من الأسئلة، معتمدًا على تحليل عناصر السردية التاريخية في اعتبار أسلوب السرد هو الغالب في الأعمال التاريخية (ص ١٥)، وهو أمر أعاد الاعتبار إلى منهج السردية التاريخية (المنحى السردي) منذ سنة ١٩٨٠ وتجديد التمسك بقواعد الكتابة التاريخية المعتمدة على الملاحظة والتجربة والبديهية لا على نظريات الحتمية الاقتصادية والبنيوية الاجتماعية (ص ٢٣٧).

لكي تصل «المعرفة التاريخية في الغرب» إلى محطة عودة المنحنى السردي للوقائع، كان لا بد لها من أن تدخل في منازعات فلسفية أخذت تتفرع إلى مناهج وأدوات تحليل وإسقاطات وتوهّمات وتخيّلات وتصوّرات تداخلت فيها القضايا الاجتماعية في الحقول الإنسانية والاقتصادية والعلمية، وهو ما أدّى إلى تشابك الفلسفة بالتاريخ والتاريخ بالفلسفة، وحصول اجتهادات نظرية بشأن حقيقة الماضي ومدى صحة المعلومات التي ترسم حدود معرفة لمسار الحوادث.

كيف حصل الأمر؟ ولماذا؟ في البدء لم يكن هناك نظرية في التاريخ؛ فالمؤرخ أو الفيلسوف كان في الماضي يلتقط الحوادث ويحاول قراءة معانيها ودلالاتها فكريًا من خلال الرواية والسرد. فالهدف لم يكن بقصد تأسيس مدرسة وإنّما محاولة التذكر لوقائع غابت عن المشهد الآني وأصبحت من الماضي. هيراقليطس الفيلسوف (٥٣٥-٤٧٥ ق.م) أنتج ما يسمّى الديالكتيك القديم (ص ١٨٢) وتأثّر به هيغل وماركس واستخدماه لصقل منهجهما التاريخي (المثالي والمادي). كما أن هيرودوت المؤرخ (٤٨٤-٤٢٥ ق.م) لم يفلسف التاريخ وإنما جاء على وقائع تروي ما حدث في الماضي، متدخلًا بحدود بسيطة لتفسير ما جرى. واستمرت الكتابة على هذا المنوال (رواية الماضي) حتى في عهد القديس أوغسطين الذي استخدم مفردة «النفخ» عفويًا للدلالة على صعوبة قراءة الماضي (ص ٢٧٢)، فتحولت المفردة في عصر النهضة إلى نوع من المفهوم الفلسفي لتأويل التاريخ.

مرّ مفهوم التاريخ إلى فلسفة قبل أن يتطور بمحطات زمنية اجتازت جغرافية أوروبا. ففي القرن الثالث عشر الميلادي، ظهر توما الأكويني (١٢٢٥-١٢٧٤) الذي قرأ الفلسفة الإسلامية وتأثر بها وردّ عليها في كتابات مضادة للرشدية (الفيلسوف ابن رشد)، فظهر لاحقًا المنحى الوجودي في فلسفة مارتن هايدغر (١٨٨٩-١٩٧٦) الذي ربط بين الهرمنويتيكا ومفهوم الوجود عند الأكويني «رجل الدين الدومنيكاني الكاثوليكي الذي ما زال تفكيره يؤثر في الفكر الغربي الفلسفي والأدبي» (ص ٥٥).

استمر قطار مفهوم التاريخ يتطور زمنيًا، متأثرًا بالاكتشافات والاختراعات والتطورات التقنية والحياتية. فظهرت في القرن الخامس عشر نظريات كوبرنيكوس (١٤٧٣-١٥٤٣) بشأن الفلك، فأحدثت تصدّعات في الفكر، وهو ما ساهم في إنتاج تصوّرات نموذجية مغايرة عن الكون (ص ١٢٥)، عبّر عنها فرنسوا رابليه (١٤٩٤-١٥٥٤) «أحد الكتّاب الفرنسيين وناقدي الأوضاع السائدة في زمنه» (ص ٢٠٥) الذي ترك تأثيره في كتابات لوسيان فيفر حين درس العالم النفسي - الاجتماعي والذهنية الجماعية في فَرنسا في القرن السادس عشر من خلال مراجعة سيرة رابليه، مستعملًا ما سمّاه الأدوات الذهنية التي يستخدمها الناس في حياتهم اليومية (ص ٢٠٥). فهذه الثورات العلمية شكّلت في مسارها التطوري عوامل خارجية في التأثير في الدراسات التاريخية. فالعالم الرياضي الألماني أوهانيس كبلر (١٥٧١- ١٦٣٠) كان متأثرًا بعبادة الشمس وشغوفًا بالتنجيم ومعجبًا بنظرية كوبرنيكوس الفلكية، فأخذ يربط علم الفلك برؤيته عن عبادة الشمس، وهو ما دفع توماس كُون (١٩٢٢ - ١٩٩٦) إلى وضع تصوّرات تأويلية علمية للتاريخ حين صاغ كتابه عن «بنية الثورات العلمية»، مقررًا أن العلوم تمر بثلاث مراحل من التطور (ما قبل العلم، العلم النظامي العادي، الثورة العلمية) لتعود وتتكرر عبر مسار التاريخ العلمي (ص ١٢٥). وحصل الأمر نفسه حين قام رينيه ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠) برحلات فلسفية متخيلة بحثًا عن معرفة الحقيقة، الأمر الذي أدّى إلى تشكيل مدرسة تاريخية تقوم برحلات متخيلة إلى بلاد بعيدة أو غريبة بهدف التعرّف إلى الماضي (ص ٢١٤). كذلك تكرر الأمر حين درس بندكت سبينوزا (١٦٣٢-١٦٧٧) الأفق التاريخي للنص الديني لفهم العقلية التي أنتجته، وهو ما فتح المجال لقراءة رموز المعاني المحبوسة في الصيغ اللغوية (ص ٥١-٥٢).

أدّى التطوّر في الاكتشافات والعلوم إلى توسيع أفق المعرفة في سياق التعرف إلى تاريخ الزمن وما يعنيه التاريخ من إشارات ورموز. فإسحق نيوتن (١٦٤٣-١٧٢٧) مثلًا ساهم في نظرياته الفيزيائية عن الزمن ونزعته الميكانيكية في توليد آليات (قوانين) في التفكير الفلسفي والتاريخي حين أخذ عنه الفيلسوف الألماني ليبنتز بعض جوانب أفكاره في ما يتعلق بمبدأ التفاضل، ليؤسس من ضفافه مدرسة فكرية فضفاضة تتحدث عن الزمن بوصفه يؤشر إلى «مفهوم فكري إنساني، تترتب بواسطته الأحداث والأشياء بالتعاقب والتسلسل والمقارنة» (ص ٢٩)، وهذا ما ترك انعكاسه بسرعة على منهج كتابة التاريخ وتحديدًا في موضوع المعرفة والذات العارفة.

شكّلت المقاربة النظرية للفيلسوف الإيطالي فيكو الذي تأثر بمقدّمة ابن خلدون، نقطة تحوّل في موضوع البحث التاريخي، وهو ما ترك أثره اللاحق في تطوّر بعض مناهج التفسير والتأويل، وفي رأيه أن الفكر نابع من بيئة ثقافية متغيّرة، «وهي مرتبطة بتطوّر اللغة من مرحلة الأسطورة والشعر إلى مرحلة التجريد النظري والمفردات التقنية» (ص ٤٣). فالمفردات المستحدثة والمتولدة من مختلف حقول المعرفة كانت تترك تأثيرها التقني أو الرمزي أو اللغوي لتفتح الآفاق النظرية على معرفة التاريخ ومقاربة آلياته ومساراته. وأعطى التعرف إلى التاريخ ومحاولة دراسة شخصياته الفلسفة مقدّمات نظرية لإعادة التفكر في المناهج وأدوات المعرفة.

أخذت فلسفة قراءة الزمن (مساراته وآلياته) تتطوّر مثاليًا في مطلع القرن التاسع عشر حتى وصلت إلى قمّتها مع فردريك هيغل (١٧٧٠-١٨٣١) ومنهجه الديالكتيكي. وقد

ألهمت فكرة ديالكتيك روح الزمن الكثير من الفلاسفة، وأعطت قوة دفع للتفكّر في التاريخ الحقيقي للبشر. كذلك ساهمت في توليد نزعة للعودة إلى الماضي لبناء تصوّرات تتخيّل علاقاته وانشطاراته، وهو ما أعطى فرصة لدراسة النصوص الأدبية والتاريخ والفلسفة والعلوم الإنسانية ومحاولة تأويلها، كما فعل الفيلسوف فردريك شلايرماخر (١٧٦٨-١٨٣٤) معتمدًا على أعمال القديس أوغسطين.

استقلال التاريخ

تجمّعت الروافد المتخالفة كلها منذ القرن الخامس عشر في مطلع القرن التاسع عشر لتعيد تأسيس مدرسة تاريخية سيكون لها شأنها في التأثير في مناهج التفكر في الماضي. وقد بدأت المدرسة بالتشكّل حين نجح ليوبولد فون رانكي (١٧٩٥ - ١٨٨٦)، وهو من تلامذة شلايرماخر، في وضع «قواعد للبحث التاريخي محاولًا جعل ‹التاريخ› فرعًا مستقلًا من فروع الدراسات العلمية، له أدواته المنهجية التي تضفي عليه خصائص احترافية تضعه في مرتبة العلوم النظرية البعيدة من الطابع البلاغي للكتابة الأدبية» (ص ١٩).

ولقد جاء استقلال «التاريخ» عن فروع الدراسات العلمية بعد تفاعلات أثمرت في النهاية مدرسة خاصة أخذت تؤثر منهجيًا وتشجّع على تأسيس قواعد خاصة للتعرف إلى حوادث الماضي ووقائع الحاضر، وهذا ما نجح شارل لنغلوا (١٨٦٣-١٩٢٩) وشارل سينيوبو (١٨٥٤-١٩٤٢) في إنجازه حين وضعا كتابًا بعنوان **مقدّمة في دراسة التاريخ** حاولا «من خلاله وضع قواعد للبحث التاريخي تصبح مكمّلة لمنهجية رانكي» (ص ٢٠).

قبل أن تصل فكرة التاريخ إلى هذا الطور من التفكر، كان لا بد لها أن تمر في منعطفات ومتعرّجات أدّت دورها في تغذية المفهوم بالمناهج الفلسفية التي أخذت تتسرب إليه من مختلف حقول العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وغيرها من قطاعات تتصل بعالم الاكتشافات والاختراعات العلمية والفلكية والمختبرية.

وأنتج اختلاط المفاهيم مدرسة ألمانية («الهرمنويتيكية») بدأت معالمها تتوضح مع منهج رانكي في التاريخ وزميله يوهان غوستاف درويزن (١٨٠٨-١٨٨٤) الذي تمرّد أيضًا على نظريات أستاذه شلايرماخر، وذلك بالعودة إلى منظور فيكو بشأن موضوع البحث في دراسة التاريخ. هذه المدرسة المتولّدة من أفكار شلايرماخر ستستمر في التطوّر وإنتاج التلامذة، منهم فلهيلم دلثي (١٨٣٣-١٩١١) الذي ساهم في «توسع مجال الهرمنويتيكا في القرنين التاسع عشر والعشرين ليشمل درس النصوص الأدبية والتاريخ والفلسفة وسائر العلوم الإنسانية» (ص ٥٢)، وهو ما ترك تأثيره لاحقًا في أفكار هايدغر وفلسفته الوجودية.

إن منهج الحفر في الخطاب السردي التاريخي ظهر متأخّرًا في القرن العشرين، لكنّه بدأ يتكوّن تدريجيًا في سياق التطور العام الذي أخذت أوروبا تشهده في القرن التاسع عشر، بعد أن أخذت وسائل التواصل والاتّصال بالتحسن وفتحت المجال للباحث عن الحقيقة كي يتجول للتعرف إلى وقائع الحوادث عن قرب ومن خلال المشاهدة العينية، وهذا ما فعله أليكسيس دي توكفيل (١٨٠٥ - ١٨٥٩) حين غادر باريس إلى أميركا وبدأ يكتب تاريخها ويقارن نظامها بالنماذج الأوروبية، معتمدًا على الملاحظة والمشاهدة والوثائق والمحاضر. فأعمال دي توكفيل الميدانية راكمت مادة تاريخية أثّرت في منهجية هايدن

وايت (١٩١٥-) الذي قام بتحليل أعمال المؤرخين في القرن التاسع عشر. وتعامل وايت مع التاريخ على شكل خطاب نثري - سردي، مستخدمًا نصوص رانكي وميشليه ودي توكفيل وجاكوب بوركهارت (١٨١٨-١٨٩٧) وأعمال فلاسفة القرن التاسع عشر (هيغل، ماركس، نيتشه، وكروتشه) ليستنتج أنه «لا يوجد اختلاف جوهري بين المؤرخين والفلاسفة إلّا في الموضوع المشدد عليه في كتاباتهم» (ص ٢٥٠).

وكان أهم تطوّر نظري حصل في تلك الفترة ظهور فكرة المادية في قراءة التاريخ، وهي فكرة فلسفية بالأساس تم استخدامها منهجيًا لإعادة ترتيب حقب التطور الزمني للبشر. وصاحب النظرية هو كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣)، وهي تنسب إليه بالمشاركة مع صديقه فردريك إنغلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥) الذي تعاون معه في وضع الكثير من الكتابات والردود على أعمال المفكرين في عصرهم.

وبسبب هذه النظرية الفلسفية - التاريخية، تأسست مقولات تقرأ التطور الزمني وفق ثنائية البنية الفوقية والبنية التحتية. فالبناء الفوقي يمثّل المنظومة القانونية والسياسية وغيرها من أشكال أيديولوجية، والبناء التحتي يمثّل مجموع علاقات الإنتاج والمنظومة الاقتصادية. وأدّى هذا النوع من التفكير الفلسفي إلى إعادة إنتاج تصوّرات منهجية للتاريخ لا تلتزم كثيرًا بالقواعد العلمية الصارمة ولا تحترم أحيانًا الوقائع الميدانية كما جرت حين حصولها. وأصبح التاريخ ذاك الحقل (مواد خام) الذي تحرث فيه أدوات الفلسفة من مختلف الاتجاهات كما فعل دلثي.

تشوّش مفهوم التاريخ

أدّى التدخّل الخارجي من مختلف المدارس إلى تشويش فكرة التاريخ من خلال فتح أبوابها على آفاق لامتناهية من القراءات التأويلية. وعزّز التدخّل من المناهج المتخالفة فكرة نيتشه القائلة «لا يوجد حقائق قائمة بنفسها». ففي رأيه، الحقيقة المستقلة غير موجودة إلّا إذا ارتبطت بحقائق أخرى، وهذا ما جعل فكرة التاريخ عرضة للنقاش المتواصل بشأن ما تحمله من حقيقة نسبية أو مطلقة. فهل ما يروى عن الماضي جرى فعلًا كما يقال عنه في الكتب والوثائق، أم أن هناك وقائع غامضة جرى تجاهلها؟

هذا السؤال لا يزال في قيد الدرس ولم تتوصّل المدارس إلى الاتّفاق على جواب نهائي بشأن ما هو حقيقي في ما يتعلق بالماضي وما هو مفترض. وساهم ضياع الحدود بين الحقل التاريخي والحقل الفلسفي إلى استمرار تداخل الموضوعات وتعايشها السلبي في إطار مزدوج.

ساهمت دراسة اللغة في إطارها التاريخي - الاجتماعي في تطوير منهجيات فلسفية تقرأ مبنى التجربة والوعي، وتدرس الظواهر كما تتجلى «في الأشياء أو الأشياء كما تظهر في الوعي» (ص ٨٤). وأدّى هذا المنهج الفينومينولوجي (دراسة مبنى التجربة والوعي) الذي وضع قواعده المعرفية الفيلسوف إدموند هوسرل (١٨٥٩-١٩٣٨) إلى تشكيل حركة فكرية تتعقّب وتهتم بتحليل «التجربة الحياتية الواعية أو الظاهرة كما تتمثّل بدراسة تطوّر فهمنا لأهمية الأشياء والأحداث والأدوات والزمن والأفكار والذاكرة والتخيّل والمشاعر والفاعليات الاجتماعية والثقافية وما تتضمّنه الفاعلية اللغوية والمعاني النابعة من التواصل بين الناس» (ص ٨٤-٨٥).

إن قراءة الحاضر بوصفه يتمظهر في التجربة

الحياتية الواعية أو الظاهرة في الزمن المتمثّل في الأشياء جددت السجال بشأن قوانين الفيزياء ومفهوم الزمن الذي اشتغل عليه غاليليو ونيوتن وليبنتز وكانط، وصولًا إلى برغسون الذي يؤمن بأن الزمن «ليس واسطة ولا مدى متجانسًا تنتقل بواسطته الأحداث والأشياء، وليس بناءً عقليًا، بل إنه مجرد دوام للذاكرة والإبداع» (ص ٢٩). فالذاكرة تساعد على كشف الماضي لأنها تستطيع ابتداع البناء التاريخي وتصوّر الوقائع وما حدث في زمن سابق انطلاقًا من معرفة الحاضر.

تعرّضت هذه النظرية للشك حين انتقد كارل بيكر (١٨٧٣-١٩٤٥) وتشارلز بيرد (١٨٧٤-١٩٤٨) المدرسة الوضعية و«رؤيتها المتفائلة في إمكان الوصول إلى حقائق تاريخية» (ص ٢٢). وساهم نقد المدرسة الوضعية في إعادة إثارة موضوع الذاكرة في محاولة لتفسيرها وتحليلها، فأقدم راسل على تحليل الظاهرة معتمدًا على هيوم ولوك في توضيح مسألة الذاكرة؛ فهي في رأيه تحتاج إلى عنصرين: صورة ذهنية، واعتقاد بأن الماضي موجود. رؤية راسل تتبنّى نظرية الذاكرة التمثيلية التي ترى «أن التذكّر هو استدعاء أو إعادة صورة إلى الذهن، تتمثّل بالوعي في الزمن الحاضر» (ص ٣١). وقد ساهم ربط راسل الصورة الذهنية بالماضي الموجود في تطوير فلسفة التاريخ حين أقدم الفيلسوف والمؤرخ روبين جورج كولنغوود (١٨٨٩-١٩٤٣) على تطوير منهج فيكو وجعله أساسًا في فهم التاريخ وصلته بالفلسفة.

وبسبب هذه الفرضية التي تساعد على تفسير ما حدث، يرى كولنغوود أن «وظيفة فلسفة التاريخ هي أن توضّح المبادئ التفسيرية الغائبة عن المؤرخين الممارسين البحث والكتابة» (ص ٤٧).

فوضى فكرية

أحدث اختلاط المفاهيم وتضاربها في مجال الكتابة التاريخية فوضى نظرية في تحديد هوية التاريخ وموضوعاته. ودفعت هذه الفوضى الناجمة عن اجتياح الفلسفة لمجال المعرفة التاريخية المؤرّخ الإنكليزي كار إلى طرح سؤال: ما هو التاريخ؟

السؤال، كما ذكر، ليس من دون معنى في توقيته؛ فهو ظهر في النصف الأول من القرن العشرين ليرد على تلك المدارس التأويلية التي قرأت الحوادث في إطار تصوّرات جاهزة خلطت الحاضر بالماضي والماضي بالحاضر من خلال العلاقة المتبادلة بين حاضر المؤرّخ وماضي الحوادث. بالنسبة إلى كار، التاريخ هو حوار «بين المؤرّخ في الحاضر وحقائق الماضي». ونتيجة هذا الحوار بات من الصعب التوصّل إلى حقائق تجعل من التاريخ مدرسة علمية وضعية طمح رانكي إلى تأسيسها حين وضع قواعدها الثابتة.

وقد جاء سؤال كار بناء على معطيات فرضتها حيثيات التطور في مختلف مجالات العلوم الطبيعية والإنسانية التي حدثت تباعًا منذ القرن السادس عشر، وصولًا إلى القرن العشرين، وهو ما أدّى إلى التشويش على فكرة التاريخ. فهذه الفكرة تعرّضت لتدخّلات خارجية وفدت إليها من مدارس تأسست ينابيعها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبدأت تتجمع في مصبّات أيديولوجية وفلسفية في النصف الأول من القرن العشرين.

أخذت هذه الروافد تتجمع من مختلف الحقول والمدارس والمناهج في إطار نظري يربط بين الفلسفة والجغرافيا واللغة والتحليل النفسي والبناء الثقافي وتأويلات إميل دوركهايم (١٨٥٨-١٩١٧) للمقوّمات الاجتماعية في

صوغ شخصية المجتمعات وتطوّرها. وانصبّت الروافد كلّها في ميدان التاريخ لتعيد تشكيل اجتهادات تقرأ الحوادث من زوايا لا تحترم كثيرًا القواعد التقليدية للمعرفة التاريخية... كما جرى في الولايات المتحدة حين دعا جيمس هار روبنسون (١٨٦٣ – ١٩٣٦) إلى «التخلي عن مناهج التاريخ التقليدي وخلق تاريخ جديد يقوم على العلم» (ص ١٤٩).

هذه المتغيّرات التي طرأت على مختلف العلوم الطبيعية والإنسانية شكّلت مجتمعة مقدّمات لتأسيس مجلة تاريخية جديدة في جامعة ستراتسبورغ سنة ١٩٢٩. وجاءت المجلة التي سُميت **أنال للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي** تلبية لحاجة المؤرّخين إلى نوع من الدراسات التي تتجاوز التاريخ السياسي والدبلوماسي. أسس المجلة لوسيان فيفر (١٨٧٨ – ١٩٥٦) ومارك بلوخ (١٨٨٦ – ١٩٤٤) بقصد «فتح آفاق جديدة لتاريخ اقتصادي – اجتماعي، ينقذ الكتابة التاريخية من إرث مؤرّخي جامعة السوربون» (ص ١٩٩).

تأثر فيفر وبلوخ بـ«النقاشات التي كانت تدور، منذ نهاية القرن التاسع عشر، بين دارسي الجغرافيا وعلم الاجتماع حول مظاهر الحياة الاجتماعية، ودور الحتمية الجغرافية وتطور الجغرافيا الإنسانية» (ص ٢٠٠). ومصطلح الذهنية الجماعية الذي اعتمداه يضم في طياته «السيكولوجية الاجتماعية العامة ومظاهر الثقافة» (ص ١٩٩–٢٠٠)، وهو جاء ليكشف تلك التأثيرات التي أنتجتها مدارس علم الاجتماع (دوركهايم وفيبر)، والجغرافيا (دي لابلانش وراتزل)، ومدرسة التحليل النفسي (فرويد)، وتفسيرات لودفيغ فيتغنشتاين (١٨٨٩–١٩٥١) لأشكال الحياة ولعبة اللغة، وهي في مجموعها شجّعت على تكريس توجّهات تصر على تبنّي قوانين ضابطة للتطور على غرار قوانين توينبي ونظريات مدرسة أنال الجغرافية (ص ١٣٩).

انعكست قوانين الضوابط والمسار الحتمي للتاريخ وآليات الجغرافيا، وغيرها من اجتهادات، لاحقًا على نفسها ودفعت أحيانًا باتّجاه كسر القوالب النظرية وإعادة تشكيل «الحتميات» في أُطر مرنة قادرة على استيعاب عوامل متنوعة تؤدي دورها في الحياة الاجتماعية للبشر، وهذا ما حاول فعله أنطونيو غرامشي (١٨٩١–١٩٣٧) حين نجح في تطوير الماركسية «من خلال أربعة عناوين: الهيمنة الثقافية، والمجتمع المدني، والتاريخانية المطلقة، والمادية الفلسفية» (ص ١٨٩).

أحدث دخول التاريخ إلى عالم الأدب والروايات واللغة، اعتمادًا على نظريات دارس اللغويات والأدب الروسي رومان جاكبسون (١٨٩٦ – ١٩٨٢)، سلسلة تداعيات ترافقت مع نمو مدرسة «التاريخ الشفوي» التي تأسست في سنة ١٩٣٨ في الولايات المتحدة لتصبح منذ ستينيات القرن العشرين «فرعًا من فروع المعرفة التاريخية، لا يقل في أهمّيته عن التاريخ الوثائقي» (ص ٢٨١).

تضارب الاجتهادات

حتى تصل «فكرة التاريخ» في النصف الثاني من القرن العشرين إلى هذا المستوى من التضارب في الاجتهادات بين الوثيقة (النص) والكلام الشفوي، كان عليها أن تمر بسلسلة تجاذبات ومشاحنات بدأت تتكوّن قواعدها النظرية منذ مطلع القرن. في العقد الأول ولد مايكل أوكشوت (١٩٠١ – ١٩٩٠) الذي يعتبر «أحد أهم المنظّرين الذين تناولوا العلاقة بين السردية والتفسير» (ص ٢٤٠). وجاءت مواقف أوكشوت التي اعتمدت على مفهوم رانكي في وصف الحوادث كما حصلت في الماضي، في سنة ١٩٣٣ «عندما كانت

السردية التاريخية التقليدية ما زالت غالبة في أعمال المؤرّخين، وقبل نجاح مؤرّخي أنال وغيرهم من زعزعة هذه السردية» (ص ٢٤).

جاء دفاع أوكشوت عن «التاريخ الحرفي» لينسجم مع تيار أخذ يتصدّى للاجتهادات التي اخترقت الكتابة التاريخية وبدأت بتجوير المنهج وحرفه عن سياقه السردي ونقله إلى أُطر افتراضية تعتمد أسلوب التأويل والتفسير. فالتيار المتمسك بالقواعد التقليدية للكتابة التاريخية كان يردّ على مصطلح «التاريخانية» الذي أسبغ كارل بوبر (١٩٠٢ – ١٩٩٤) عليه «مفهومًا آخر حين ألصقه بالكتابة التاريخية المؤمنة بقوانين عامة وبالتطور الحتمي» (ص ١١٨). كذلك استخدم فرنان بروديل (١٩٠٢ – ١٩٨٥) مصطلح «التاريخ الشامل» للإشارة إلى مركزية التاريخ بين العلوم الإنسانية (ص ٢٠٢).

أمّا تمرّد بروديل على الكتابة الحرفية التقليدية (سرد الوقائع كما هي من دون تحليل)، فجاء بدوره في سياق الدفاع ضد موجة الاعتراض التي أخذت تظهر في حقول معرفية حاولت تأويل التاريخ بقراءات فلسفية مجرّدة عن الزمن قادها هوسرل في النصف الأول من القرن العشرين، وطوّرها في النصف الثاني منه فلاسفة وجوديون أمثال مارتن هايدغر وجان بول سارتر (١٩٠٥ – ١٩٨٠).

أدخل الغزو على مناهج التاريخ قراءات معرفية متخالفة في أصولها وحقولها النظرية والمختبرية؛ فالتاريخ أصبح عند بعض الفلاسفة مجرد جزئيات كيميائية يمكن تركيبها في وعاء يعطي صورة عن الماضي، بينما رأى الفيلسوف البريطاني وليم غالي (١٩١٢–١٩٩٨) أن «توحيد الأحداث أو الجزئيات في سلسلة سببية رتيبة ليس كافيًا»، واقترح «أن تكون السببية بيّنة واضحة من خلال العرض» (ص ٢٤٣).

لهذا الخلاف ما يبرره؛ فأصحاب رواية الحادث كما هو حدّدوا الشروط في سياق مجرى الوقائع، وأصحاب الفرضيات أدخلوا الأسئلة لتفسير ما جرى وتوضيح الأسباب والمسببات التي أدّت إلى حدوث ما حدث. ونتيجة الخلاف، أقدم وليم هنري ولش (١٩١٣–١٩٨٦) على تأليف كتاب **مقدّمة في فلسفة التاريخ** يقارن فيه «فلسفة التاريخ بفلسفة العلوم، منطلقًا من الفرضية القائلة إن التاريخ ودراسته يحتاجان إلى فلسفة تستطيع تقويمه وكشف قضاياه المعرفية والمنهجية» (ص ١٣).

ويرى المؤلِّف فِرّو أن كانط «وضع مسألة الوجود في مركز فلسفته»، وهايدغر «أضاف إلى مسألة الوجود قضية الزمان»، بينما ريكور «وضع في مركز فلسفته مثلثًا أضلاعه هي الوجود والزمان والسردية» (ص ٦٣). وهذا التطور الذي تأسست قواعده العامة سنة ١٩٦٠ فتح الباب لقراءات موازية استخدمت التاريخ (بوصفه ذاكرة) مساحة للتجارب وأخذ العبر من الماضي، كما فعل المؤرخ فيليب أرييس (١٩١٤ – ١٩٨٤) الذي تعقّب «تطور مفهوم الطفولة في الثقافة الفرنسية قبل القرن السابع عشر وبعده» في كتاب صدر أيضًا سنة ١٩٦٠ (ص ٢٠٤).

تدحرج الانقسامات

تأسّست انقسامات الستّينيات زمنيًا على خلافات تجررت وتدحرجت وتراكمت في سياقات متخالفة أحيانًا ومتعايشة أحيانًا أخرى. فالمؤرخ الإنكليزي ريتشارد كوب (١٩١٧–١٩٩٦) أمضى سنوات في الأرشيف الفرنسي ليدرس المجتمع الفرنسي قبل الثورة وبعدها حتى الحربين العالميتين، منتهجًا «منهجًا مشابهًا لمنهج الدراسات الأنثروبولوجية لثقافة مجتمع غريب» (ص ٢١٣). كذلك فعل المؤرخ الإنكليزي لورنس ستون (١٩١٩–

١٩٩٩) الذي استخدم مناهج العلوم الاجتماعية و«بخاصة القياسات الكمية في جمع المعلومات التي تمكن المؤرخ من إعطاء أحكام عامة حول المبنى الاجتماعي للجماعات المدروسة تاريخيًا، بما فيها فهم عقلياتها» (ص ١٣٩).

وقد أخذ دمج السرد بالتحليل وقته حتى تبلورت مدرسة أطلق عليها «سردية جديدة» حين «تبنّى المؤرخون الاجتماعيون والثقافيون أساليب السرد في عرض منتوجاتهم التاريخية» (ص ٢٣٧). وقبل أن يصل المنحى السردي إلى هذا الطور من التبلور سنة ١٩٨٠، شهدت حقول التاريخ تنافرات أعطت ذاك الزخم لنمو ردّة فعل على تدخّلات فلاسفة في علم يفترض أن يكون غير منحاز وخارج الاستقطابات التي تتوصل إليها التفسيرات والتأويلات. آنذاك عَرَفت فلسفات رولان جيرار بارت (١٩١٥ - ١٩٨٠) ولوي ألتوسير (١٩١٨-١٩٩٠) وميشال فوكو (١٩٢٦ - ١٩٨٤) وجاك دريدا (١٩٣٠ - ٢٠٠٤) شهرة عالمية تركت تأثيرها في مجالات متنوعة، منها حقل التاريخ.

هذه الفوضى الفلسفية التي أخذت مسارات منهجية متعرجة أثّرت أيديولوجيًا في مدارس التاريخ، وأعطتها نكهة خاصة حين بدأت تستخرج من مناجم باطن الماضي تلك الموارد الأولية والعناصر الحيوية التي أضفت على القراءات السردية جمالية تتميّز بالحِكَم والعِبَر والمقارنة والمقاربة.

ولم يقتصر التدخّل في كتابة التاريخ على بارت وألتوسير وفوكو ودريدا، بل ضم الكثير من العاملين في مضمار حقول المعرفة والعلوم الطبيعية والإنسانية. فوليم دراي (١٩٢١-٢٠٠٩) استخدم مقولات أستاذه كولنغوود بشأن «استرجاع أفكار الفاعلين التاريخيين» ليردّ على نموذج «القانون الجامع» الذي قال به همبل (ص ٤٩) ليؤكّد أن التاريخ هو «دراسة أحداث الماضي» (ص ١٥٥). كذلك فعل لويس منك (١٩٢١-١٩٨٣) حين أوضح مفهوم السردية التاريخية بالتشديد على «أن العلاقة بين الأحداث الموصوفة في الكتابة التاريخية والبناء السردي هي علاقة مقلوبة» (ص ٢٤٤).

رد الاعتبار

تعرّضت هذه القراءات لنقاش حاول المختصّون بالكتابة التاريخية الدفاع عن القواعد العلمية في سياق التعامل مع حوادث الماضي. وقد شرح جيوفرن إلتون (١٩٢١-١٩٩٤) وتوماس كُون (١٩٢٢-١٩٩٦) رأييهما، كل بحسب طريقته.

وقد أعطى عداء إلتون للفلسفة قوة دفع لمواجهة عمليات تقويض «منهجية التاريخ وحرفيّته»، لكنّه لم يوفَّق في منع التدخّل الفلسفي (أو العلمي) في كتابة التاريخ. وأعاد كُون الاعتبار إلى العلوم المختلفة انطلاقًا من تعريفه لها، ففي نظره أن «الجماعة العلمية بأغلبيّتها، لا الأفراد، هي التي تقرّر، وفقًا لمعاييرها وتجربتها، أن تتبنّى نظرية ما، وأن تحدّد مفهوم العلم الذي تشتغل فيه» (ص ١٠٨).

لم يمر على نشر كتاب كُون (**بنية الثورات العلمية**) بضع سنوات حتى كان مفهومه الجديد للعلم يأخذ تأثيره «خارج فلسفة العلوم أكثر منه داخلها» (ص ١٣٢)، وهو ما فتح الباب لاستخدام مقولاته في أشكال مختلفة. وقد استعان كريستوفر بهان ماكولا بها واعتمد عليها في تأكيد واقعية التاريخ، بينما اتّهمه كيث ويندشتل (١٩٤٢-) بتبرير ظهور نظريات نسبية تشكّك في واقعية المعرفة (ص ١٢٥).

شكّلت «واقعية المعرفة» نقطة خلاف بين

المؤرخين والفلاسفة؛ فهل المعرفة مطلقة أم نسبية، وهل الوقائع المروية صحيحة كليًا أم جزئيًا؟ لقد كان ماكولا يؤمن بأن «معطيات المؤرّخ ومعلوماته واستدلاله واستنتاجه صحيحة وموثوق بها بحيث تمنح الوصف التاريخي مصداقية وواقعية» (ص ١٠٦). كذلك أقدمت المؤرخة اليزابيث فوكس – جينو فيز، بالتعاون مع إليزابيث لاش – كوين، على إصدار كتاب **إعادة بناء التاريخ** ردًّا على قيم ما بعد الحداثة. وإذا وقع اختلاف «بين أعمال المؤرخين حول تفاصيل هذا الماضي [فهذا] لا يعني أنه غير واقعي» (ص ١١٢).

هجوم مضاد

جاء الهجوم على الرواية التاريخية في سياق الدفاع عن الكتابة التاريخية التي تعرّضت للتجريح، وصولًا إلى التشكيك في الوقائع واعتبار الماضي مجرد قصص درامية متخيلة لا يمكن تأكيدها أو نفيها. فالمؤرّخ الفرنسي جاك لوغوف (١٩٢٤–) يساوي بين التاريخ والقصة المروية (ص ١٥٥). ويشبّه الجغرافي والفيلسوف ديفيد لوينتال (١٩٢٣–) التاريخ بالرحلات المتخيّلة إلى الماضي الموجود في الحاضر (ص ٢١٤). كذلك رفض الفيلسوف الأميركي أرثوردانتو (١٩٢٤–) تشبيه المؤرّخ المهني بشاهد عيان عايش الحوادث. فالكتابة التاريخية في رأيه لا تستطيع «أن تنظر إلى الأحداث من منظار الزمن الذي وقعت فيه» (ص ١٧٣).

أمّا الهجوم المضاد دفاعًا عن فكرة التاريخ، فليس مفتعلًا، وهو جاء في توقيت متأخر بعد أن تراكمت الانتقادات وبلغت حدًّا ما عاد في الإمكان تجاهلها، وخصوصًا حين وصلت إلى مستوى إنكار الوقائع وتكذيب حصولها. وزاد الطين بلة تدخّلُ الفلسفة في ليّ الحقائق استنادًا إلى مفردات أخذت تتلاعب بالذاكرة مستخدمة تعبيرات تبعثر الذهن وتمنعه من التركيز، وهو ما أدّى إلى نمو وعي يفلسف التاريخ في إطار مبرمج لا يخرج عن سكك حديد نظرية تهيكل الأدوات، وغيرها من مفردات دخلت على التاريخ من حقول الرياضيات وقوانين الفيزياء والكيمياء والمختبرات والأشكال الهندسية والفلكية والسينمائية والروائية والشعرية وكتب الرحلات والاكتشافات والمغامرات.

هذا الكم من المفردات تراكم كله تاريخيًا، وتشكّلت منه موجات معرفية أخذت تطرق أبواب التاريخ بقصد إعادة إنتاج الماضي ومقاربة وقائعه من طرق التخيّل أو بناء فرضيات يرى أصحابها أنّها تساعد على التقاط صورة الماضي من الحاضر.

وهذه الاجتهادات شارك في صنعها فلاسفة ومدارس تاريخية (أنال/ فرانكفورت مثلًا) بقصد تقريب جزئيات الماضي إلى حاضر المؤرخ حتى يستطيع أن يعطي فكرة معقولة على حادث غاب عن المشهد (العين) وترك المجال مفتوحًا للمخيلة والأذن (السمع) للتفسير والتأويل والاجتهاد، وهذا ما جعل حقل التاريخ عرضة للتلاعب أو الاختلاف بين فريق يتمسك بالمهنية والحرفية ويبني وقائع الماضي كما جرت ، وفريق يشكّك في صحة المعلومات لأن التاريخ لا يُختزل بآثار ولا يُختصر بوثيقة ولا يمكن الإحاطة به من كل الجهات والجوانب.

حتى الآن، لم يُحسم هذا التداخل بين حقل التاريخ ومختلف العلوم، ويرجّح ألّا يُحسم منذ أن انفتحت آفاق الفلسفة والأدب على الماضي ومجالاته البعيدة التي تحفر الذاكرة بحثًا عن حقيقة مفترضة. وساعد هذا البحث المضني، منذ العقد الثالث من القرن الماضي، في إنتاجه الكثير من الوجوه والرموز والأسماء.

وحتى الآن، لم يستطع هذا الكم من العاملين

في حقل التاريخ وتاريخ الفلسفة وفلسفة التاريخ الإجابة عن سؤال «ما هو التاريخ»؛ فالتاريخ لا يمكن حشره في قوانين نهائية ومطلقة أو حتميات وآليات تحاول مقاربة الوقائع كما هي أو تعمد إلى تأويل الحثيثات لاستخراج نظريات عامة لتفسير ما حدث. وبسبب هذا الأفق الواسع للأطروحات والمقولات، عادت إلى الكتابة التاريخية روح الماضي حين بدأ المنحى السردي بالظهور مترافقًا مع نمو مدرسة التاريخ الشفوي التي تشكّلت في سنة ١٩٣٨. فالتاريخ الشفوي الذي ترافق مع عودة السردية لا يقل في أهميته عن التاريخ الوثائقي على رغم أن «حوار المؤرخ الشفوي مع مصادره يختلف عن حوار المؤرخ الوثائقي مع وثائقه» (ص ٢٨٧).

بهذا المعنى يلتقي التاريخ الشفوي مع المناحى الجديدة في الكتابة التاريخية التي أخذت تكسر الحلقات المبرمجة في قراءة الوقائع وتفتح الباب على مجالات معاصرة وشهادات مباشرة، الأمر الذي يترك احتمالات الكتابة التاريخية غير مضمونة النتائج في المستقبل.

النهاية إذن مفتوحة، لأن منطق التاريخ لا منطق له، فهو يبدأ بالعام وينتهي بالخاص وينطلق من الخاص ليصل إلى العام، ويتناول الكليات ويلاحق الجزئيات، ويقرأ القضايا الكبرى ويحلل الصغرى، ولا يستطيع أن يؤكد أنّه توصل إلى الحقيقة المطلقة والنهائية.

إن عدم الوصول إلى المعرفة التاريخية يفسر عدم التوصل إلى تعريف مشترك للتاريخ. لذلك، سيبقى السؤال من غير جواب نهائي، كما فعل الباحث قيس ماضي فِرّو حين ختم كتابه الغني والثري بالمعلومات على قول مفتوح: «لا نستطيع التنبؤ بمستقبل الكتابة التاريخية في العقود القادمة» (ص ٢٩١).